دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الآثار السياسية لأزمة العلوم الإنسانية في العالم العربي
المصدر:	أوراق فلسفية
الناشر:	أحمد عبدالحليم عطية
المؤلف الرئيسي:	الأزدي، عبدالجليل بن محمد
المجلد/العدد:	ع35
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الصفحات:	243 - 246
رقم MD:	626866
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	أزمة العلوم ، الجوانب السياسية ، العلوم الإنسانية ، العالم العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/626866

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الآثار السياسية لأزمة العلوم الإنسانية في العالم العربي

عبد الجليل بن محمد الأزدي

شكل الوضع الراهن للعلوم الإنسانية في الجامعات والمجتمعات العربية موضوع العديد من الدراسات والتأملات النظرية والبحوث التطبيقية. وفي سطور مجمل ذلك، تردد وتتواتر كلمة جوهرية، الأزمة، وهي نفسها الكلمة الجوهرية في الموضوع الذي دعت الندوة الحالية للتفكير فيه، وإن كانت تومئ بوميض إلى أن الأمر ليس مقصورا على علوم الإنسان، بل يستطيل ليشمل عموم العلم. ومع ذلك، فتقدير الأزمة في العلوم الإنسانية يبقى غامضا وملتبسا، طالما أن في الإمكان الحديث عنها بمعنيين على الأقل:

في المعنى الأول، تشير الأزمة إلى نقص أو خصائص في التعاون بين مختلف حقول ومجالات هذه العلوم، وإلى غموض جوهري يرتبط بتعدد أصولها وتياراتها وتوجهاتها؛

وفي المعنى الثاني، تومئ الأزمة إلى نمط من التوتر المؤقت، الذي يجب أن يحسم عادة بالانتقال إلى طور أعلى في تطور الممارسة النظرية والمعرفية.

والواقع أن العلوم الإنسانية على صعيد العالم العربي تراوح بكيفية خذروفيه في أزمة ذات مضاعفات مجتمعية واقتصادية وثقافية، تتضمن بعض الأسباب البنيوية العميقة لانسداد الأفق التاريخي والتراجع عن الانفتاح السياسي الذي عرف بعض الصعود والألق في السبعينيات والثمانينيات.

ولا مجال للريب في أن المتتبع لهذه الحقبة التاريخية يلاحظ أن توافد أجيال جديدة على الجامعات مارس- خلال العقد السادس من القرن المنصرم -نمطا من الانفتاح وشكل رافعة خصبة ومخصبة للسؤال السياسي.

ومنذ أواسط السبعينيات، وبتزامن مع انكسار اليسار الجديد من اليمن السعيد إلى المغرب الجديد، شكل التفكيك المجتمعي والمؤسسي للعديد من الجامعات أحد العوامل الحاسمة في تصاعد عدم الاهتمام بالسؤال السياسي ومتعلقاته: الالتزام والنقد السياسيان؛ وقد ختم بالشمع الأحمر على هذا الأمر في منتصف الثمانينيات، أي بعد انكسار ما سمي آنذاك انتفاضة الخبز أو ثورة الجياع، والتي شملت عموم الوطن العربي تقريبا.

ومن الغريب حقا، في هذا السياق وما أفرزه، أن تنقطع العلوم الإنسانية وتنعزل وتنكمش داخل "حُرُم" جامعية منفصلة بدورها عن الحياة العمومية للأفكار وعن الشأن العمومي، هذا في الوقت الذي صار فيه

القرار السياسي يطالب بإضاءات دائمة ومستمرة لشروط ممارسته، علما أن هذه الشروط ازدادت تعقيدا بكيفية تدريجية وخاصة بعد تحرير الأسواق والأسواق المالية، ونهج سياسات التقشف والخوصصة منذ أواسط التسعينيات، مباشرة بعد اتفاقية مراكش – دجنبر 1994، ودخول المنظمة العالمية للتجارة (OMC) حيز الممارسة العملية: 1 يناير 1995.

إن مطلب الإضاءة هذا قائم في المستوى السياسي، وإجاباته أو ما يقترب منها، رهينة بالعلوم الإنسانية. فما الوسائط أو الوساطات في ذلك: هل هي المؤسسات الجامعية؟ أم الخبراء الأجانب؟ ألا تشكل هذه الوصاية المؤسسية عائقا أمام المبادرة النقدية؟ ما هي شبكات الانتشار والتوزيع؟ وهل هذه المؤسسات – ببنياتها وهياكلها وبرامجها–مؤهلي للإجابة عما يطرحه المجال العمومي من أسئلة؟ ...

ومن الأكيد أن أسئلة من هذا القبيل ضرورية وجوهرية في أفق فهم نمط وانتشار سياسة البحث في العلوم الإنسانية. ولكن، غالبا ما يتم إبقاء هذه الأسئلة في الظل، إن لم نقل تغيب كليا، عمدا وقصدا.

وبين منطق الطلب المتوائم مع قرارات سياسية مضبوطة، من جهة، والعزلة المتفاقمة لأنظمة جامعية منكمشة وغير ملائمة ومتخلفة عن النظم الجامعية العالمية ومفصولة عن الفاعلين الاقتصاديين، من جهة أخرى، تصير العلوم الإنسانية نشازا وتفقد تدريجيا موقعها، إلى أن تصبح غير ذات موقع بصفة نهائية. والواقع أن العلوم الإنسانية على الطريقة العربية تعيش نوعا من العزلة النسبية. ونصف هذه العزلة بالنسبية، لأنها قائمة على مرجعية فرنسية معزولة بدورها ولا تثير حتى اهتمام جيرانها الألمان الذين ينهلون من مرجعية أنكلوساكسونية في المقام الأول.

ويمكن هنا بطبيعة الحال استثناء قسم من أعمال يورغنهابرماز، الوريث الشرعي لمنجزات مدرسة فرانكفورت ونظريتها النقدية.

ومن الملائم هنا التنبيه على أن الوضع في العالم العربي معقد نتيجة التفاوت في الإرث الاستعماري: ذلك أن بعض البلدان ذات مرجعية أنكلوسكسونية، وتستوحى بلدان أخرى المرجعيات الفرنكوفونية، أو تستلهم الأنكلوسكسونية عبر وساطة فرنسية، وفي جميع هذه الحالات تكون غير ذات موضوع والغائب الأكبر هو الإنسان العربي.

ينضاف إلى ذلك ما يلاحظ من تفاوت عظيم بين الإقبال الشديد على التكوين العام في العلوم الإنسانية (=تزايد أعداد الطلبة) واللامبالاة المزمنة والمتفاقمة تجاه ما ينشر في حقل هذه العلوم (=1000 نسخة أو 1500 كحد أقصى تباع بالكاد على امتداد خمس سنوات). والتفاوت هنا هو

بين تزايد عدد الطلبة منذ أواسط التسعينيات إلى الآن، وتناقص عدد مبيعات ما ينتجه حقل العلوم الإنسانية على ندرة هذا الإنتاج. وذلك على النقيض تماما من الحقبة الممتدة من 1965 إلى 1975، حيث كانت العلوم الإنسانية تحقق أرقاما محترمة في سوق القراءة والتلقي؛ ولا نعتقد أن اقتناء كتاب العلوم الإنسانية مشروط بانفجار عدد الطلبة المسجلين بالكليات وأعداد الباحثين العاملين بها، ومن تم، يوائم البحث في الأسباب السياسة العميقة التي يمكن أن تشكل عناصر تفسيرية للإقبال على قراءة العلوم الإنسانية في مرحلة والإدبار عنها في مرحلة أخرى؟ كما لا نعتقد أن غواية الأنساق السردية الكبرى (الماركسية والوجودية والبنيوية والتحليل النفسي والظاهراتية) تفسر ذلك الإقبال وهذا التراجع. وعليه، من المشروع تماما إرسال السؤال التالي: هل توجد علاقة سببية بين السياسة المأزومة وأزمة انتشار العلوم الإنسانية في الحقل المجتمعي العربي؟

لا شك أن الوضع المأزوم للعلوم الإنسانية وثيق الصلة والارتباط بالمجتمعات العربية والأنظمة السياسية القائمة فيها؛ ومن الأكيد كذلك أن التقاطع السلبي بين العلوم الإنسانية والعلوم "الحقة" أو "الموضوعية" يشكل عاملا حاسما في التوجهات العميقة للمجتمع بخصوص اختياراته الثقافية والسياسية؛ ففي المجتمعات العربية يتعامل مع العلوم الإنسانية (الإناسة، علم الاجتماع، علم النفس، وغيرها من الإنسانيات) بمزيج من الإعجاب والسخرية، ولا توظف هذه العلوم لخدمة سياسات طموحة، شفافة وعادلة ومنصفة، وهو ما يترتب عنه هجر وهروب الفكر العقلاني لـ "مجالات الإنسان" ذات الحدود الغائمة والضبابية. ومقابل ذلك، ينزع السياسي نحو الانشغال بالتحويل الضيق الأفق لطلب المعنى الذي لم يعد إطلاقا يعثر على ما يعبر عنه ضمن الحقل المؤسسي.

وإذا لم يكن البحث في العلوم الإنسانية يطالب بتجهيزات من حجم وعيار ما هو متوفر لعلوم الطبيعة، فهي مع ذلك في حاجة إلى إطارات مادية (مختبرات) كي تتطور، وإلى سياسة في البحث وإلى برامج محفزة وطموحة، قبل التوزيع الاعتباطي للفصول والمسالك والوحدات وفق نظام الـ LMD المعمول به حاليا في معظم بلاد العرب؛ وهي قبل هذا وذاك، في حاجة إلى كفاءة الإنسان الذي هو دون منازع أفضل رأسمال وأعلى قيمة.

ينضاف إلى ذلك أن أحد الشروط الضرورية لرفع مستوى العلوم الإنسانية، قوامه الاعتراف بأهمية وظائفها في مجال اشتغال المؤسسات، وفضح الآليات المؤسسية التي تحول دون هذا الاعتراف والإقرار، وكذا طبيعة الخطابات التي تشطب المشكل بإرادة معلنة، وبكيفية مقصودة ومتعمدة. ثم إن نقل بعض "منتوجات" وتقانيات: العلوم الإنسانية على شكل "خبرة" و"خدمات" في مجالات العمل المجتمعي

والتنمية والتدبير والتسيير، نادرا ما يكون مدروسا بعناية ومفكرا فيه، وهو ما يترتب عنه الكثير من الخسارات على صعيد الوسائل والجهد والوقت والمال في سبيل نتائج لا تخدم العلوم الإنسانية، مثلما لا تخدم التنمية والحركية المجتمعية والاقتصادية. والأموال المجندة لهذه الغايات، تبقى لهذه غير منتجة، ويجب افتحاص طريقة هدرها في جميع قطاعات المجتمع ومناحيه.

إن التطور المتزايد، والفوضوي أحيانا، للمعارف العلمية في إطار ما يسمى حاليا "مجتمع المعرفة" أو "مجتمع المعلومة"، يترك فراغا مهولا حول الأسئلة الجوهرية: أسئلة المعنى والوجود؟! وقد تمت معاينة هذا الأمر منذ مدة، وخاصة ضمن الدراسات والأبحاث التي تقع ضمن الخط العام لمدرسة فرانكفورت ونظريتها النقدية.

وكي نطوي دفة الكلام، يلائم التنبيه أخيرا على أن من اللافت جدا والمثير حقا غياب المقروئية السياسية للتداخل الفعلي بين العلوم الإنسانية والمجتمع العربي ومؤسساته الصورية في غالب الأحيان. وبصرف النظر عن العلاقة المعقدة والمركبة بين التوجه السياسي وانتشار العلوم الإنسانية داخل الجسد المجتمعي، فإن "تدبير" هذا السؤال، الجوهري لمستقبل مجتمعات مأزومة وطموحة إلى الحرية والديموقراطية والتنمية ودولة الحق والقانون، يترك لاحتمالات السوق وصدفها. وهذه الاستقالة النسبية للسياسي تستتبع بكيفية طبيعية، أي ضرورية، غياب السياسة عن حقل العلوم الإنسانية، وتستتبع بالتالي (انكماشا استكفائيا، أو يزعم الاكتفاء الذاتي داخل الحقل الجامعي، حول عدد من الممارسات والأفكار المحافظة والرجعية، لا بل الظلامية والإظلامية.